ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة...
بين الواقع وأحلام الشباب

ندوة ينظمها المركز المصري للدراسات الاقتصادية
بالتعاون مع جمعية رجال أعمال اسكندرية

فندق هيلتون كينجز رانش - برج العرب - الإسكندرية
١٢ - ١٤ أكتوبر ٢٠١٧

لماذا نحتاج شكل مؤسسي جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

٢٠١٧/١٠/١٢

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

المحتويات

1. الوضع الحالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
2. أهم الجهات الحكومية العاملة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال
3. الإطار المؤسسي الحالي
4. تقييم الشكل المؤسسي الحالي
5. لماذا نحتاج شكل مؤسسي جديد
6. مقترح التغيير في الشكل المؤسسي

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

الوضع الحالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تصنيف الأنشطة الصناعية وفقا لحجم المنشآت

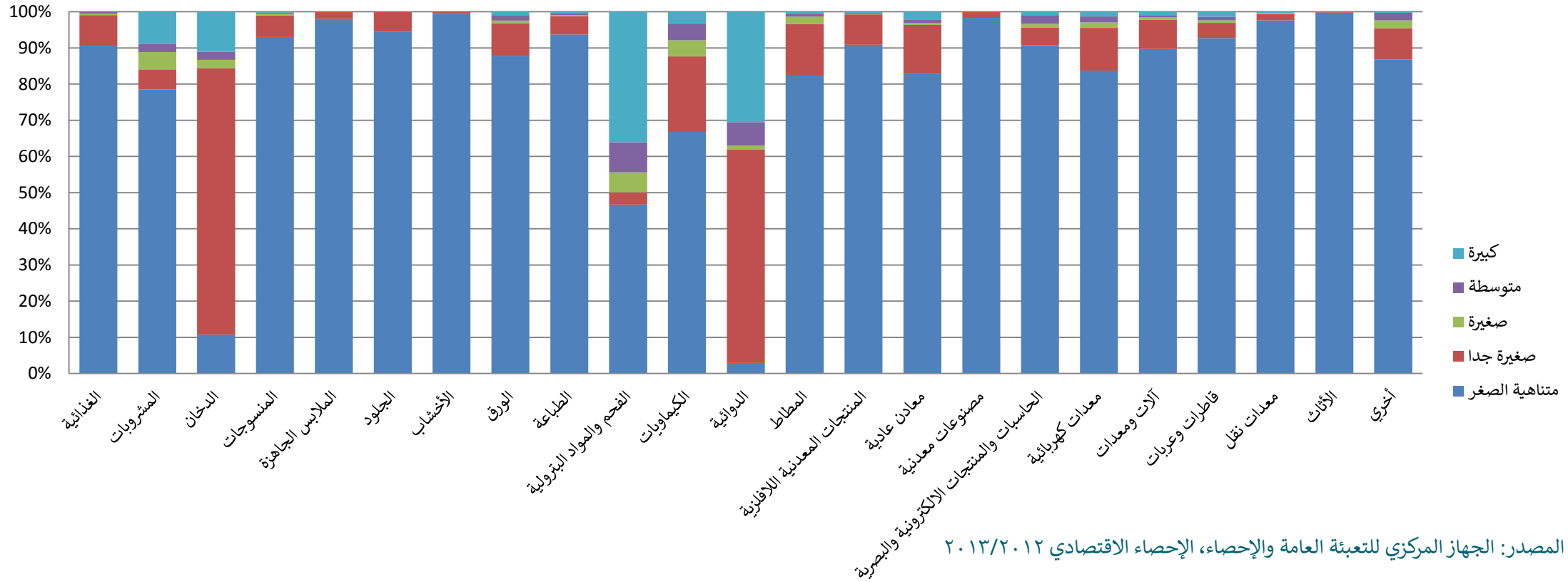

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاء الاقتصادي ٢٠١٢/٢٠١٣

تستحوذ المنشآت المتناهية الصغر علي النصيب الأكبر في أغلب الأنشطة الصناعية فيما عدا صناعات الدخان والأدوية حيث تستحوذ علي النصيب الأكبر منها المنشآت الصغيرة جدا.

وفقاً للمساهمة في الإنتاج الصناعي

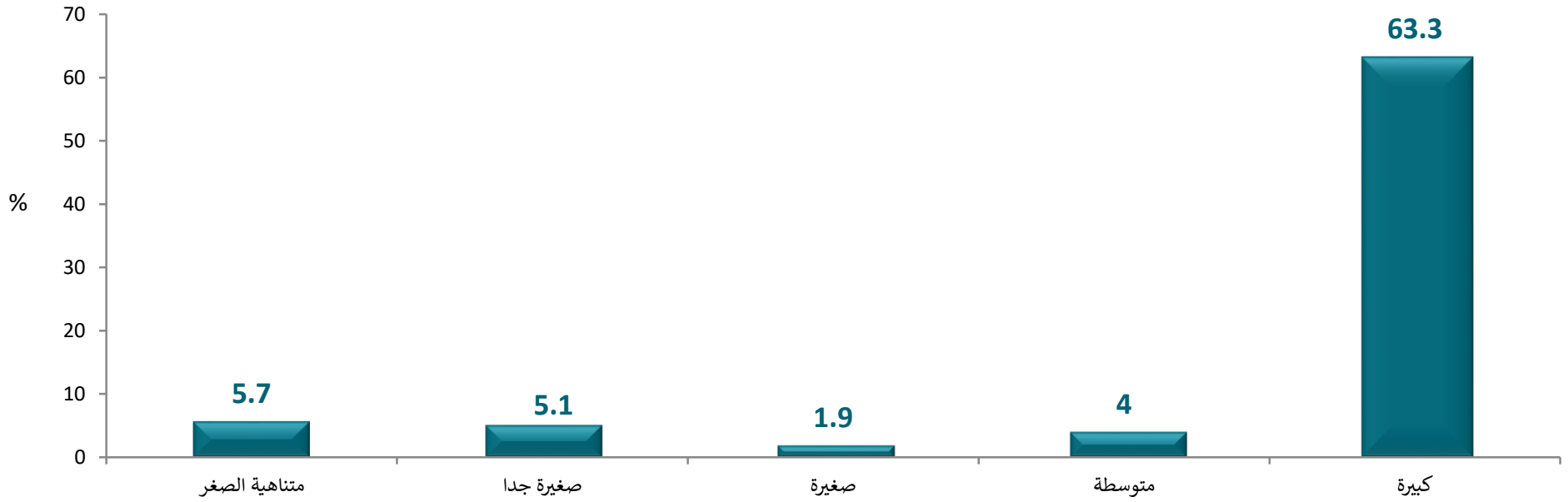

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاء الاقتصادي ٢٠١٢/٢٠١٣

تمثل المنشآت الصناعية كبيرة الحجم النصيب الأكبر من الإنتاج الصناعي ٦٣,٣% يليها في ذلك بفارق ضخم المنشآت متناهية الصغر ٥,٧%،
وإجمالاً فإن إجمالي المنشآت من متناهية الصغر وحتى المتوسطة تستحوذ علي ١٦,٧% من الإنتاج الصناعي.

القطاع الخاص في مصر حسب عدد المشتغلين

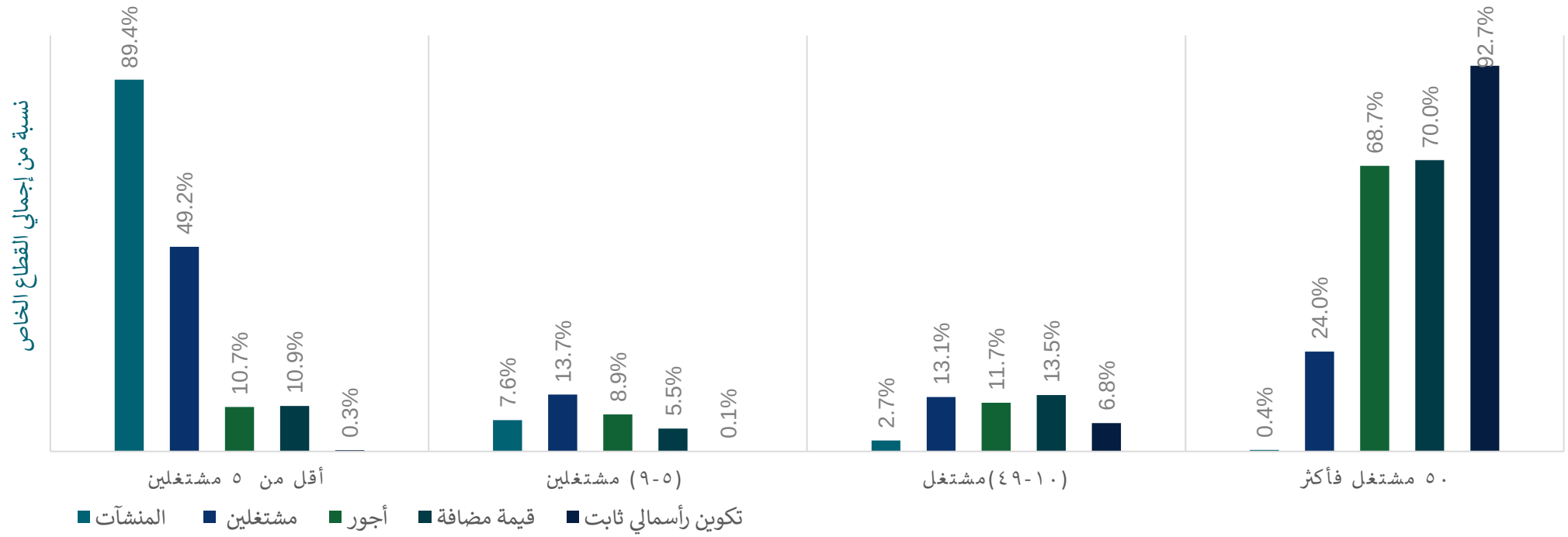

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي ٢٠١٢، القاهرة ٢٠١٤

تستأثر المنشآت أقل من ٥ مشتغلين بالحصة الأعلى في عدد المنشآت والمشتغلين بينما تستحوذ المنشآت ذات ال٥٠ مشتغل فأكثر بالحصة الأعلى في كل من الأجور، القيمة المضافة، والتكوين الرأسمالي الثابت- بالإضافة إلى «فقدان الحلقة الوسطى».

توزيع المنشآت بين الأنشطة المختلفة وفقا للتعريف الموحد عام ٢٠١٥

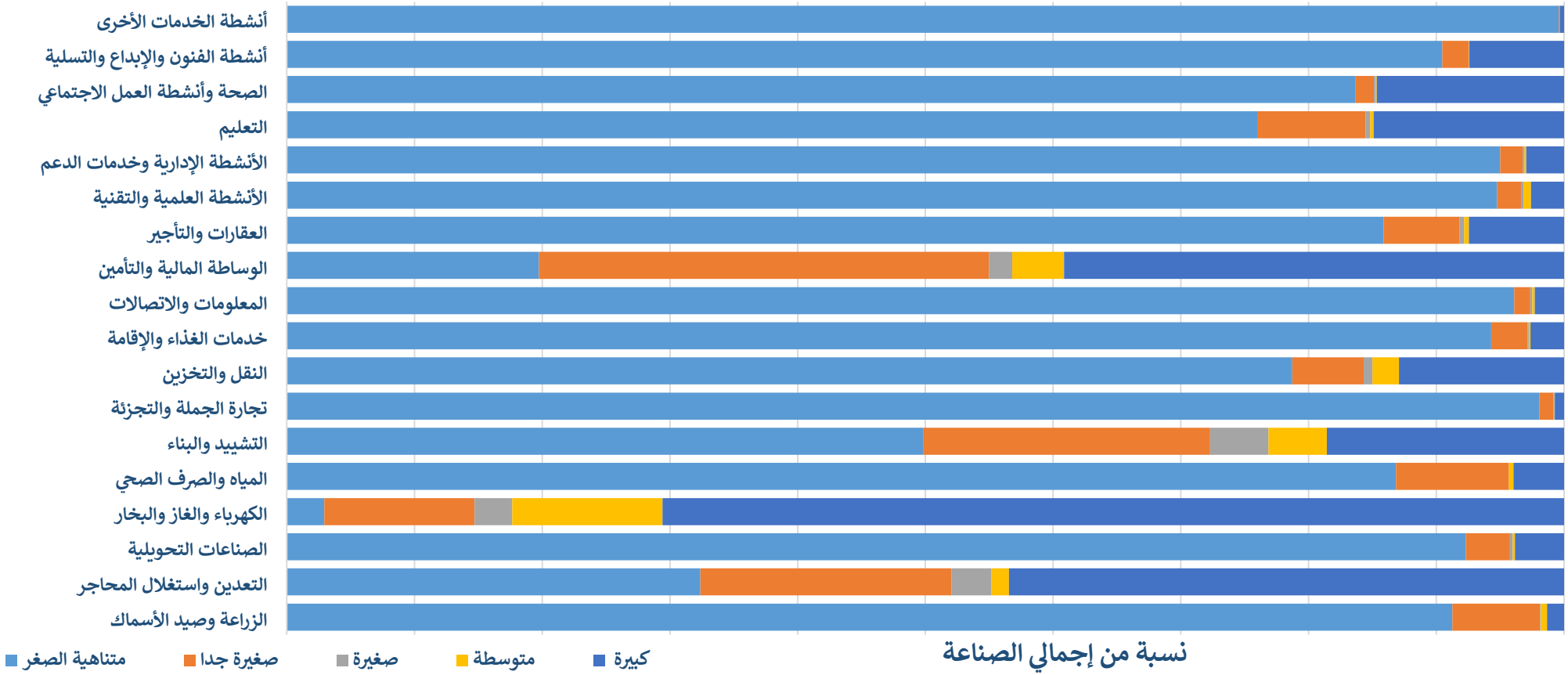

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي ٢٠١٢، القاهرة ٢٠١٤

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

مصر مقارنةً بالعالم:
مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات

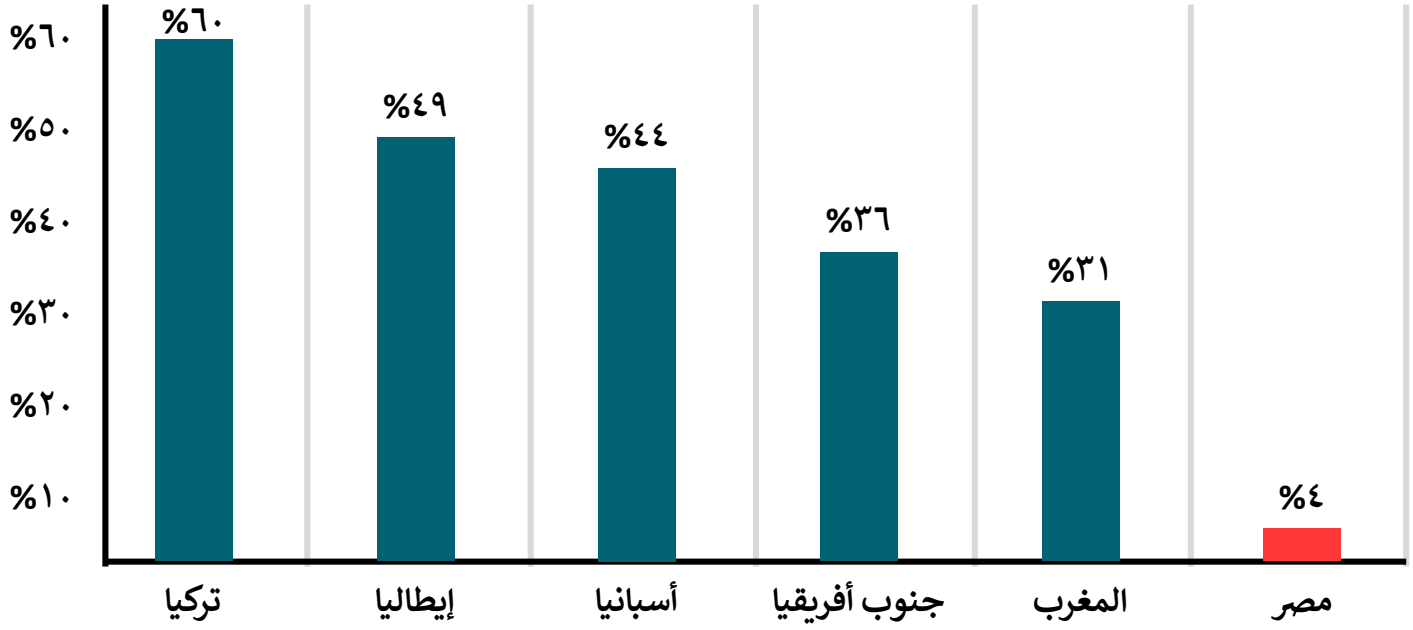

معظم المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة لجدا في مصر لا تستطيع النفاذ للسوق الخارجية وهذا يتضح من خلال معدل مساهمة هذه المنشآت في إجمالي الصادرات بالمقارنة ببعض الدول.

أهم المعوقات التي يعاني منها القطاع

من الناحية التنظيمية

- نسبة ٤٠% إلى ٦٠% من تكلفة القيام بالأعمال في مصر، تأتي من القيود الإجرائية حيث تكثر الشكاوى من اضطرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التعامل مع المسؤولين الحكوميين والمكاتب الحكومية المركزية والمحلية
- عدم توافر المعلومات وعدم الرغبة في تقديم المساعدة.

من الناحية القانونية

- معظم السياسات الاقتصادية موجهة في الأساس للمشروعات الكبيرة

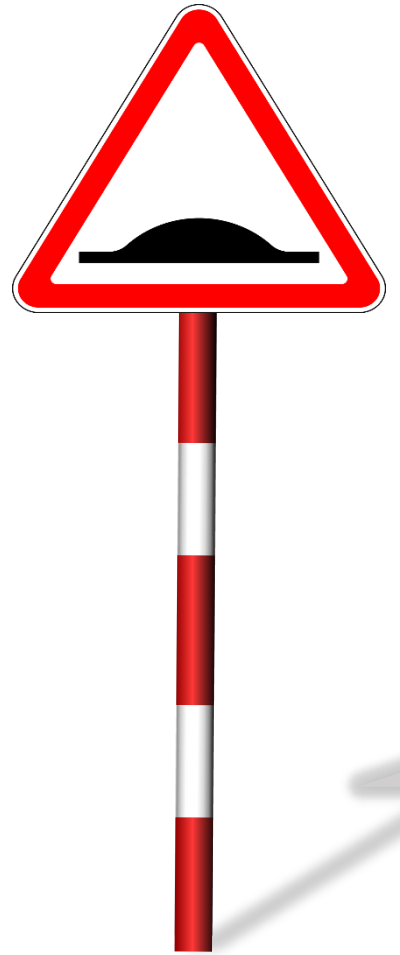

أهم المعوقات التي يعاني منها القطاع

من الناحية المالية

- خلافات في المعاملات المالية بين المشروعات الكبيرة و المشروعات الصغيرة و المتوسطة (تأخر في السداد المالي – عدم السداد)
- غياب خدمة تمويلية تلبي احتياجات قطاع المشروعات والمتوسطة الآخذ في النمو في مراحلة المختلفة (تطورات مراحل النمو)

من الناحية التسويقية

- ضعف القدرة التنافسية لهذه المشروعات .
- ضعف القدرة الرأسمالية اللازمة للترويج والمشاركة في معارض ومهرجانات التسويق الداخلية والخارجية ومحاولة الدخول إلى أسواق جديدة .
- ضعف الروابط بين المشروعات الصغيرة والكبيرة (الاندماج في سلاسل القيمة)

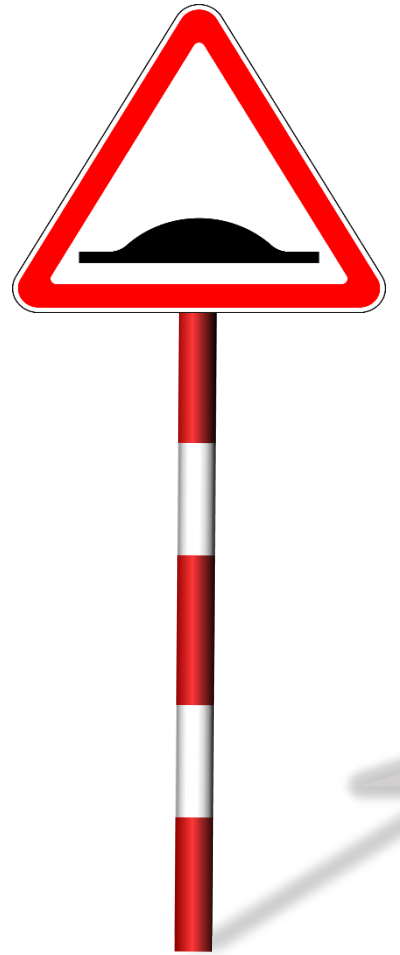

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

أهم الجهات الحكومية العاملة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال

جهات حكومية

- الصندوق الاجتماعي للتنمية
- مجلس التدريب الصناعي (بشكل جزئي)
- مركز تحديث الصناعة (بشكل جزئي)
- مجلس مراكز التكنولوجيا والابتكار (بشكل جزئي)
- وزارة المالية
- وزارة التضامن الاجتماعي
- وزارة التنمية المحلية
- وزارة الزراعة

- مركز تحديث الصناعة (بشكل جزئي)
- مجلس مراكز التكنولوجيا والابتكار (بشكل جزئي)
- البنك المركزي من خلال البنوك المصرية
- هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "إيتيدا"
- مركز بداية لريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار)

جهات غير حكومية

- رأس المال المخاطر Venture Capital
- مسرعات أعمال/ حاضنات/ Angel Investors
- جمعيات
- بنوك غير حكومية
- مراكز خاصة....وغيرها

مبادرات مبعثرة بين الجهات وإجراءات متشعبة

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

جهات حكومية

الماضي حتى ٢٣ إبريل ٢٠١٧

- الصندوق الاجتماعي للتنمية
- مجلس التدريب الصناعي (بشكل جزئي)
- مركز تحديث الصناعة (بشكل جزئي)
- مجلس مراكز التكنولوجيا والابتكار (بشكل جزئي)

الحالي

جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التابع لوزارة التجارة والصناعة

- وزارة المالية
- وزارة التضامن الاجتماعي
- وزارة التنمية المحلية
- وزارة الزراعة
- مركز تحديث الصناعة (بشكل جزئي)
- مجلس مراكز التكنولوجيا والابتكار (بشكل جزئي)
- البنك المركزي من خلال البنوك المصرية
- هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "إيتيدا"
- مركز بداية لريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار)

جهات غير حكومية

- رأس المال المخاطر Venture Capital
- مسرعات أعمال/ حاضنات/ Angel Investors
- جمعيات
- بنوك غير حكومية
- مراكز خاصة....وغيرها

ضم عدد من الجهات ذات الصلة مع بقاء الجهات الأخرى دون تغيير

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

الإطار المؤسسي الحالي

شكل توضيحي للإطار المؤسسي للوضع القائم

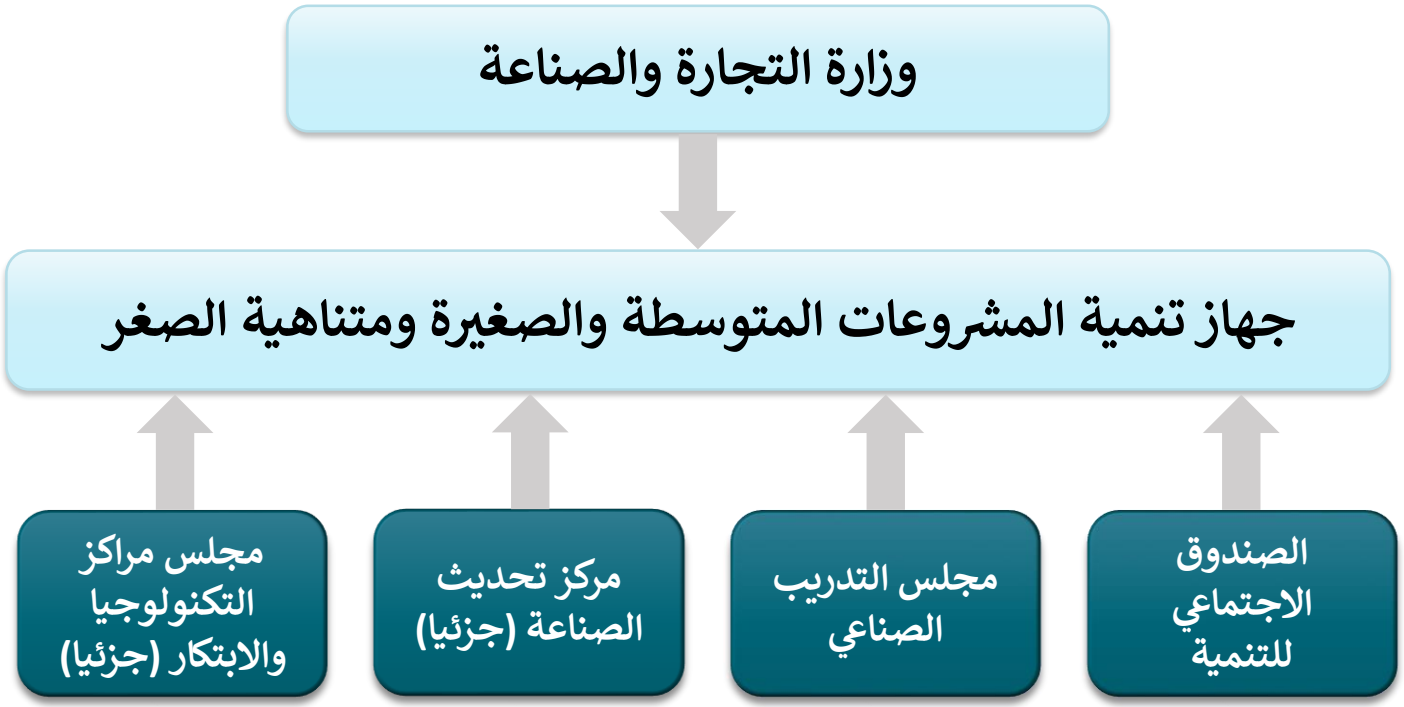

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

تقييم الشكل المؤسسي الحالي

«جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر »

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

أوجه قصور الشكل التنظيمي الحالي وتداعيات ذلك

وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

النقاط محل التساؤل	التداعيات
مادة ١: يتبع الجهاز الوزير المختص بشئون الصناعة والتجارة الخارجية	ليس للجهاز سلطة التدخل بمباشرة اختصاصاته في المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة للوزارات الأخرى
مادة ٢: وضع برنامج وطني لتنمية وتطوير المشروعات...وتنسيق جهود كافة الجهات المعنية في المجال	لا يستطيع الجهاز وضع برنامج وطني حيث أنه تابع لوزارة التجارة والصناعة فقط وبالتالي الجهاز وحده لا تستطيع أن يضمن تعاون الوزارات الأخرى
مادة ٣: ١. وضع وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية لتنمية المشروعات... ٧. تقديم التمويل اللازم للمشروعات..	تجمع مؤسسة واحدة بين وضع السياسات والتنفيذ واتخاذ الإجراءات المترتبة على ذلك كتقديم التمويل
مادة ٦: يختص مجلس أمناء الجهاز بالآتي: ١. إقرار السياسات العامة واستراتيجية تنمية وتطوير المشروعات بكافة قطاعات الاقتصاد ٢. مراجعة وتطوير دور ومسئوليات كافة الوزارات.. ٣. تعزيز التعاون والتنسيق بين الوزارات والجهات ذات الصلة لضمان فعالية تنفيذ السياسات العامة...	عدم كفاية دور مجلس الأمناء من تنسيق وتعاون وتشجيع لتوحيد الجهود تحت مظلة واحدة، ففي النهاية سيكون لكل وزارة سلطاتها المنفردة على ما يتبعها من مشروعات

أوجه قصور الشكل التنظيمي الحالي وتداعيات ذلك

وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (تابع)

النقاط محل التساؤل	التداعيات
مادة ٩: «أحد اختصاصات مجلس إدارة الجهاز» ٥. وضع معايير تصنيف المشروعات بحسب حجم الأعمال ورأس المال وعدد العمال أو وفقا لأي من هذه المعايير...	احتمالية تعدد معايير التصنيف وفقا لكل جهة حيث أن الجهاز يتبع فقط وزارة التجارة والصناعة وبالتالي ليس له سلطة فرض تطبيق ما اعتمده من معايير على الجهات الحكومية الأخرى
المادة ١٥: ينقل إلى الجهاز جميع العاملين بمجلس التدريب الصناعي ... المادة ١٦: ينقل إلى الجهاز العاملين بمركز تحديث الصناعة...ومجلس مراكز التكنولوجيا والابتكار ...الذين يصدر بتحديدهم قرار من الوزير المختص... المادة ١٧: يحل الجهاز محل الصندوق الاجتماعي للتنمية ...	يعني هذا أن ينقل إلى الجهاز اختصاصات كل من مجلس التدريب الصناعي والصندوق الاجتماعي للتنمية وبعض اختصاصات كل من مركز تحديث الصناعة ومجلس مراكز التكنولوجيا والابتكار، وبالتالي لم يتجنب الجهاز الجديد تعدد الأدوار بين الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى داخل نفس الوزارة.

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

لماذا نحتاج شكل مؤسسي جديد؟

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

مما سبق، نستخلص أهم أسباب الحاجة إلى شكل مؤسسي جديد مختلف عن القائم حالياً

- تبعية الجهاز لوزارة واحدة فقط مع غياب الجهة التي تختص بالتنسيق بين كافة الجهات الحكومية العاملة في المجال
- قيام كيان واحد بالوظيفتين معا: وضع السياسات، وتنفيذها
- غياب الرقابة على أداء الجهاز الحالي من خلال مؤشرات متابعة أداء
- مشاكل إدارية وقانونية نتيجة ضم جهات ذات أطر مؤسسية مختلفة
- عدم تماشي قانون تنمية المشروعات الصغيرة رقم ١٤١ لعام ٢٠٠٤ مع تأسيس جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

كيف نتغلب على هذه التحديات

استكمال خريطة مصر الاستثمارية وإصدار لائحة قانون التراخيص

تعقد وطول الإجراءات اللازمة لتأسيس مشروع جديد

مبادرة البنك المركزي

صعوبة الحصول على التمويل

محدودية انفتاح هذه المنشآت على العالم الخارجي مما يحد من نموها

نقص خدمات الإرشاد Mentorship

عدم التنسيق والخلط بين برامج ريادة الأعمال والمسرعات وحاضنات الأعمال وغيرها

نقص الدعم الفني والمالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة

تعدد المبادرات وعدم التنسيق بينها

الحاجة إلى لجنة تنسيقية

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

مقترح التغيير في الشكل المؤسسي

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

الشكل المؤسسي المقترح

«اللجنة التنسيقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة»

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

شكل توضيحي للشكل المؤسسي المقترح

وزارة التضامن الاجتماعي
«المنشآت متناهية الصغر»

. خطة مصر الاقتصادية والاجتماعية
. رؤية مصر ٢٠٣٠
. خريطة مصر الاستثمارية (متضمنة الفرص المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة)

لجنة تنسيقية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزارات الأفقية
. وضع الرؤية والمستهدفات العامة للقطاع
. التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية بالقطاع
. التوجيه
. الرقابة

تقارير شهرية ← **مجلس النواب**

تقارير شهرية ← **رئاسة الجمهورية**

تقارير شهرية ← **مجلس الوزراء**

وحدة معلومات
منصة اليكترونية تجمع كافة مقدمي الخدمات لهذا القطاع وتربطهم بأصحاب المشروعات

أمانة عامة (خبراء في المجال)
. صياغة استراتيجية لتنمية القطاع تشتمل على:
حزمة محددة من الحوافز، المستهدفات المحددة للقطاع، الإجراءات اللازمة للتنفيذ، الإطار الزمني، المسئولية، مصادر التمويل، مؤشرات الأداء

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

علاقة الشكل المؤسسي المقترح بالجهات الأخرى العاملة في المجال

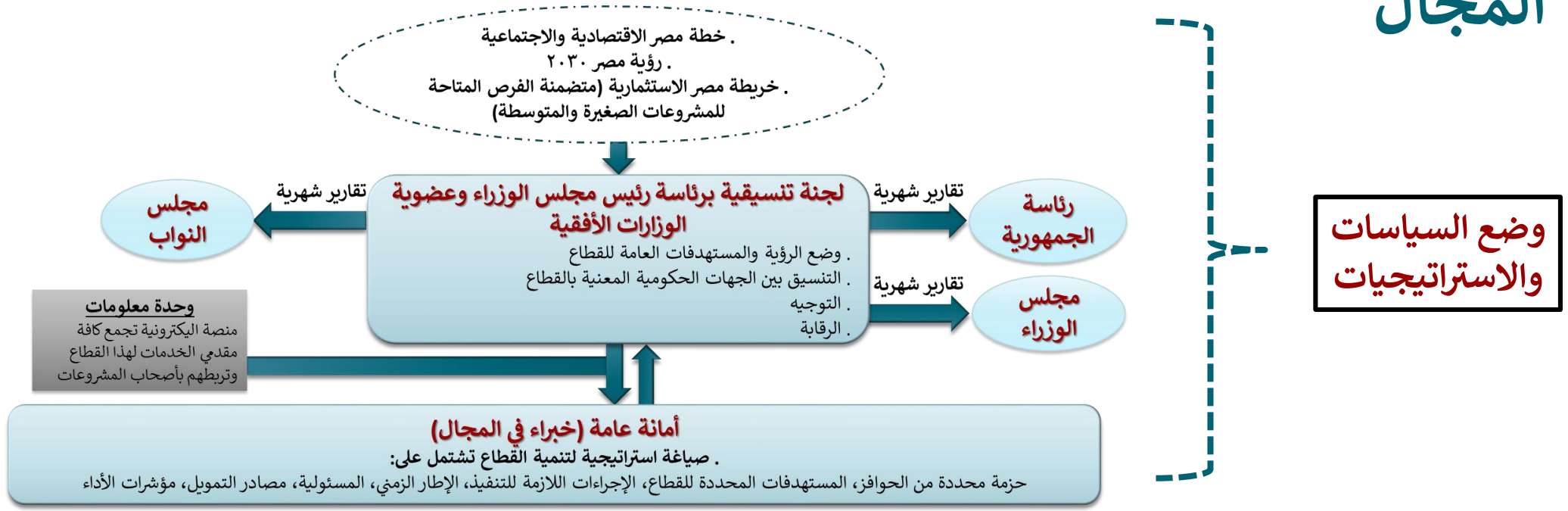

الإطار المؤسسي للجنة التنسيقية المقترحة

- يتكون من لجنة برئاسة رئيس الوزراء و عضوية بعض الوزراء و مجموعة من الخبراء.
- تكون العضوية من الوزارات (الأفقية) التي تتعامل مع كافة القطاعات وهي وزارات المالية والتخطيط والتنمية المحلية.
- يتبع اللجنة أمانة عامة بها خبراء المجال وخصوصا من الشباب لينفذوا توجيهات اللجنة.

أهداف اللجنة التنسيقية المقترحة

1. **وضع استراتيجية مفصلة** لتنمية القطاع.
2. **السعي نحو تهيئة بيئة عمل محفزة Enabling Environment من خلال:**

- **مساعدة وتبني أصحاب الأفكار** خاصة رواد الأعمال منهم من مرحلة الفكرة وحتي بداية المشروع لزيادة فرص نجاحه ونموه المستدام.
- **التنسيق مع كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية** بهدف توفير الخدمات للمشروع المزمع إقامته أو القائم ولديه رغبة في التوسع، وكذلك تذليل العقبات التي تواجه المشروع في أي مرحلة من مراحله من خلال عيادة الأعمال (Business Clinic)
- **إتاحة خدمات مميزة للجميع دون تمييز** في كافة القطاعات وعلى مستوى الجمهورية من خلال آلية مستدامة وفريق عمل محترف ووحدة معلومات تتوافر لهم كل الامكانيات اللازمة لتحقيق هذه الرسالة.
- **تحفيز القطاع غير الرسمي علي الانضمام للقطاع الرسمي.**

3. **سد الفجوة في الخدمات الأساسية** اللازمة لبداية المشروع والتوسع فيه من مرحلة الفكرة (مبتكرة أو تقليدية)، وحتى بدء المشروع وتعظيم فرص نجاحه وحل جميع مشاكله.

أهم اختصاصات للجنة التنسيقية المقترحة

- يضع الجهاز الرؤية العامة والمستهدفات المحددة لما يراد تحقيقه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار خطة تنمية الدولة والخريطة الاستثمارية التفصيلية للدولة و يحدد مجموعة الحوافز المطلوبة لتشجيعها على الدخول في المجالات المتاحة لها و يتأكد من التزام جميع الجهات المعنية بها.
- لا يتعامل إطلاقا مع المشروعات مباشرةً و لكن ينظم عمل الجهات التي تقدم خدمات للمشاريع حاليا (وزاره التجارة والصناعة- الاتصالات- التنمية المحلية و غيرهم).
- دور تنسيقي مع الجهات صاحبة الولاية على الأراضي للاتفاق مع تلك الجهات على الأراضي التي ستجنبها سنويا لصالح هذه المشروعات.

أهم اختصاصات للجنة التنسيقية المقترحة (تابع)

- وضع نظم الحوافز للمشروعات.
- وضع معايير أداء للجهات المختصة بما يحقق أهداف السياسات الموضوعة من الجهاز.
- إنشاء وتحديث منصة الخدمات الاليكترونية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تولي تسوية المنازعات المتصلة بهذه المشروعات من خلال استخدام أساليب التسوية الودية كالوساطة والتوفيق.
- المشاركة في تعديل قانون تنمية المشروعات الصغيرة رقم ١٤١ لعام ٢٠٠٤ بما يتوافق مع التغيير المقترح في الإطار المؤسسي.
- تناول مفصل للمشروعات متناهية الصغر لاختلاف طبيعتها (وزارة التضامن الاجتماعي)

مزايا اللجنة التنسيقية المقترحة

- عدم إضافة أي عبء إداري جديد علي الدول من درجات وظيفية وإجراءات إضافية.
- تحقيق فلسفة الإدارة الرشيدة من خلال فصل رسم السياسة والاستراتيجية عن تنفيذها والرقابة على أدائها مما يحقق التوازن بين الوظائف الثلاثة.
- إيجاد كيان موحد تتجمع فيه كافة المبادرات من الجهات الحكومية المختلفة.
- تحقيق التعاون الكامل بين جميع الجهات التي تعمل علي خدمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي نفس المفاهيم والأهداف مما سيحقق التخصصية و التكامل في الأداء وبالتالي تعظيم الاستفادة من الموارد الضخمة المتاحة لهذا القطاع دون إهدار أو تكرار.
- تعظيم المساهمة الفعالة لهذا القطاع في تحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد القومي من زيادة الصادرات وترشيد الواردات وتوفير فرص عمل دائمة ولائقة.

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

شكرا